احتلت المرتبة الثانية عربياً.. وقطر الأولى عالمياً بواقع 116.8 ألف دولار

الكويت خامس أغنى دول العالم.. و72,9 ألف دولار دخل الفرد

محمود عيسى

حلت الكويت في المركز الخامس عالميا والثاني عربيا وخليجيا بين أغنى الدول في العالم من حيث حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على قائمة صحيفة وول ستريت 7/24 جورنال الأميركية التي قالت إن حصة الفرد الكويتي تبلغ 72,872 ألف دولار سنويا، فيما احتلت قطر المركز الأول عالميا وعربيا بواقع 116,799 ألف دولار.

وقالت الصحيفة ان الناتج المحلي الإجمالي للكويت لعام 2017 بلغ 271,1 مليار دولار، وبالتالي فقد حلت في المركز 57 بين 196 دولة في العالم، فيما توقعت العمر عند الولادة للفرد هو 74,8 سنة.

وأشارت الى ان الكويت واحدة من خمس دول فقط يتجاوز نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي 70 ألف دولار. وخلافا لمعظم الدول الأخرى التي تصنف بين أغنى دول العالم، فإن الكويت ليس لديها اقتصاد متنوع، حيث يمثل البترول أكثر من 84٪ من صادراتها.

وإلى جانب السعودية، تعد الكويت من الدول الوحيدة التي احتلت مكانة بين أغنى دول العالم التي سجلت انخفاضا هو الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في 2017 والذي بلغ 2,9٪.

وعلى المستوى الخليجي، تمكنت 5 دول خليجية من تامين مراكز متقدمة لها على القائمة، حيث احتلت قطر المركز الاول عالميا وعربيا، ثم الكويت في المركز الخامس عالميا والثاني عربيا، ثم الإمارات في المركز السابع عالميا والثالث عربيا، والسعودية والبحرين في المركزين 14 و23 عالميا على التوالي.

وقالت الصحيفة التي استعرضت الدخل القومي الإجمالي للفرد في حوالي 200 دولة ان أغنى 25 دولة تميل إلى امتلاك اقتصاديات معقدة ومتنوعة، وذلك نظرا لتكوين المزيد من الثروة في العالم يتركز معظمها بين أغنى الناس في أغنى الدول. ويبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلدان التي توجد بيانات عنها ما يصل إلى 116,7 تريليون دولار، ويتركز ما يقرب من 93 تريليون دولار من هذه الثروات في أيدي 25 دولة فقط تأتي على رأسها في المركز الأول قطر وفي المركز 25 فرنسا.

وقد يكون الناتج المحلي الإجمالي هو الطريقة القياسية لمعرفة حجم اقتصاد بلد معين او إقليم بذاته، لكنه لا يولد بمفرده كل الثروة التي تولدها تلك الدولة. ومن المؤشرات الأكثر دقة للناتج الاقتصادي للبلد، استخدام إجمالي الناتج او الدخل القومي. وهذا المقياس يشمل كل النشاطات الاقتصادية داخل حدود الدولة بالإضافة إلى الثروة التي تنشئها الكيانات الوطنية التي تعمل في بلدان أخرى.

وتمتلك معظم أغنى 25 دولة في العالم اقتصاديات معقدة ومتنوعة، حيث يقوم العديد من هذه الدول بتصدير سلع وخدمات من مجموعة متنوعة من الصناعات مثل الأدوية والتكنولوجيا الحيوية والفضاء، ولكن بعضها الآخر يعتمد بشكل حصري تقريبا على منتج واحد لتغذية اقتصاداتها. ولا تزال بعض الدول الأصغر التي ليست لديها مجموعة واسعة من الصناعات تحتل المراتب المتقدمة بين أغنى دول العالم لكونها من الدول المسيطرة على نفط العالم.

ويلاحظ ان أغنى الدول تتمتع بمستويات صحية اعلى، حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع في العالم عند الولادة 72,2 عاما، ولكن في كل دولة على هذه القائمة يزيد متوسط العمر المتوقع عدة سنوات على الأقل او ربما 10 سنوات عن المعدل العالمي، وبالتالي فإن بعض أغنى الدول تصنف أيضا بين أكثر الدول صحة في العالم.

أغنى دول العالم حسب حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الترتيب	الدولة	حصة الفرد ألف دولار	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار
1	قطر	116,8	308,6
2	ماكاو ـ الصين	95,3	65,3
3	سنغافورة	82,5	480
4	بروناي	76,4	30,8
5	الكويت	72,8	271,1
6	برمودا	68,1	3,3
7	دولة الإمارات	67,7	632
8	النرويج	67,5	342,8
9	لوكسمبورغ	65,1	55,5
10	هونغ كونغ	58,4	414,3
11	سويسرا	58,1	490,2
12	الولايات المتحدة	55,3	17700
13	ايرلندا	52,7	320
14	السعودية	49,6	1600
15	هولندا	49	838,5

قطر.. الأولى عالمياً

تمتلك قطر احتياطيات من النفط والغاز أكثر من كافة الدول باستثناء دولتين أخريين في جميع أنحاء العالم ـ أي ما يعادل 13٪ من المعروض العالمي، وبفضل اقتصادها القوي، يعد معدل البطالة في قطر والبالغ 0,2٪ أحد أدنى المعدلات في العالم.

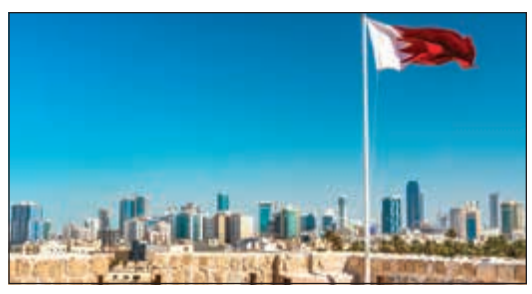

- الدخل القومي الإجمالي للفرد: 116,799 ألف دولار.
- الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017: 308,6 مليارات دولار وتحتل المركز 51 من أصل 196 دولة.
- عدد السكان: 2,6 مليون نسمة.
- العمر المتوقع عند الولادة: 78,3 سنة.

الإمارات.. الثالثة عربياً

يتمثل ما يقرب من نصف إجمالي الصادرات الإماراتية في أشكال النفط الخام أو المكرر أو الغاز. وتحتل الامارات المرتبة الثالثة عربيا ضمن قائمة أغنى دول العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

- نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي: 67,758 ألف دولار
- الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017: 632,6 مليار دولار وتحتل المركز 31 من أصل 196 دولة.
- ـ السكان: 9,4 ملايين نسمة.
- ـ العمر المتوقع عند الولادة: 77,4 سنة.

السعودية.. الرابعة عربياً

تعتبر السعودية من بين أغنى دول العالم لسبب واحد هو الموارد النفطية التي مثلت أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات في 2017. وليس ثمة دولة تصدر من النفط الخام اكثر مما تفعل المملكة.

- الدخل القومي الإجمالي للفرد: 49,626 ألف دولار
- الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017: 1,6 تريليون دولار وتحتل المركز 16 من بين 196 دولة.
- ـ السكان: 32,9 مليون نسمة
- ـ العمر المتوقع عند الولادة: 74,7 سنة
-

البحرين.. الخامسة عربياً

يستمد الدخل القومي الإجمالي المرتفع للفرد في البحرين البالغ 41557 دولارا الدعم من تدني معدل البطالة للغاية في المملكة والذي يقل عن 1٪ من القوى العاملة.

- الدخل القومي الإجمالي للفرد: 41,557 ألف دولار
- الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017: 64,7 مليار دولار وتحتل المركز 100 بين 196 دولة.
- ـ عدد السكان: 1,5 مليون نسمة.
- ـ العمر المتوقع عند الولادة: 77 سنة.

«أرقام كابيتال»: بارتفاع سنوي 13,6٪ وبدعم من نمو الائتمان

237 مليون دينار أرباحاً متوقعة للبنوك بالربع الثاني

علاء مجيد

توقع تقرير صادر عن ابحاث «ارقام كابيتال» حول القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي ان تحقق البنوك الكويتية ارباحا تقدر بـ 237 مليون دينار في الربع الثاني من 2019 وذلك عن فترة الثلاثة اشهر التي تنتهي في 30 يونيو 2019 بنمو سنوي تصل نسبته الى 13,6٪ مقارنة بالربع الثاني من العام الماضي وبتراجع فصلي بـ 3,3٪ عن ارباح الربع الاول من العام الحالي.

وأرجع التقرير النمو السنوي لأرباح البنوك الكويتية بالربع الثاني من العام الحالي الى عدة اسباب أبرزها:

- ارتفاع الائتمان بالبنوك الكويتية 1٪ منذ بداية العام وحتى ابريل الماضي.
- تحسن ترسيات المشروعات والتي تعد المحرك الرئيسي للنمو بالبنوك.
- تراجع سنوي للمخصصات بالتزامن مع تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS9.

وتوقع التقرير ان تنمو قروض القطاع من 4 ـ 5٪ لعام 2019. وباستثناء بنك KIB فإن معظم البنوك الكويتية سجلت نموا في القروض بنسبة 3 الى 4٪ في الربع الاول من العام الحالي ومن المتوقع ان يستمر الاتجاه في الربع الثاني، اما بالنسبة لبنك الكويت الوطني و«برقان» و«بيتك» فإن العمليات الدولية لتلك البنوك سوف تلعب دورا بارزا في دفع عمليات النمو.

وأوضح التقرير ان الفجوة بين تكلفة الفوائد (الايداع) وايرادات الفوائد من الاقراض والتي ظهرت بشكل واضح في الربع الاخير من العام الماضي بعد زيادة الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لزيادة جاذبيته دون زيادة الفائدة على الاقراض سوف تبدأ في التلاشي وخاصة مع احتمال خفض اسعار الفائدة خلال النصف الثاني من العام ليعود الفارق بين ايرادات وتكلفة الفوائد للتوازن مرة اخرى.

واشار التقرير الى ان الارباح التشغيلية للبنوك في الربع الثاني ستشهد تحسنا ملحوظا بنمو فصلي يصل الى 4,3٪ فيما قد تشهد تراجعا بنسبة تصل الى 6٪ على اساس سنوي ويأتي ذلك بالتزامن مع ارتفاع ايرادات الفوائد بشكل كبير في فترة المقارنة بالربع الثاني من العام الماضي. ومن ابرز العوامل التي تدعم نمو ارباح البنوك الكويتية في الربع الثاني على اساس سنوي يأتي انخفاض المخصصات بنسبة متوقعة تصل الى 17٪ وذلك بدعم من وصول المخصصات التي جنبتها البنوك وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي الى مستويات تفوق بكثير المعدلات المطلوبة من تطبيق المعيار الدولي المحاسبي IFRS9 حيث تعد البنوك الكويتية اكبر البنوك الخليجية من حيث معدلات التغطية هذا في الوقت الذي توقع ان لا تؤثر المخصصات على النمو ربع السنوي مقارنة بالربع الاول في ظل تطبيق المعيار منذ بداية العام.

64٪ نسبة الارتفاع على واقع استهداف الأسهم القيادية

قفزة بالبورصة.. ثاني أنشط سيولة في 2019

شريف حمدي

شهدت سيولة بورصة الكويت قفزة كبيرة على مستوى تعاملات أمس، وذلك بنسبة 64٪، إذ بلغت السيولة 75,6 مليون دينار ارتفاعا من 46 مليون دينار في جلسة أول من أمس، وتعد هذه السيولة الأعلى في 2019 باستثناء جلسة 14 مارس التي شهدت ضخ سيولة أجنبية في إطار مراجعة فوتسي الدورية.

وجاءت هذه القفزة على مستوى ضخ السيولة للسوق على وقع استهداف الأسهم القيادية بشكل لافت، فضلا عن استهداف أسهم من السوق الرئيسي، حيث حظيت أسهم السوق الأول بـ 63,7 مليون دينار تمثل 84٪ من الإجمالي، مقابل 11,9 مليون دينار للسوق الرئيسي بنسبة 16٪ من القيمة الإجمالية.

وحظيت 5 أسهم من المدرجة بالسوق الأول بنحو 50 مليون دينار تشكل 67٪ من إجمالي السيولة، وهي أسهم بيتك الأعلى استحواذا على السيولة بـ 21,6 مليون دينار، تلاه الوطني بـ 11 مليونا، ثم أهلي متحد بـ 8 ملايين دينار، تلاه سهم الصناعات بـ 5 ملايين دينار، بالإضافة إلى سهم بنك وربة بـ 3,8 ملايين دينار.

في حين حظيت 5 أسهم مدرجة بالسوق الرئيسي بـ 9,2 ملايين دينار تشكل 12٪ من الإجمالي، وهي أسهم الامتياز بـ 5 ملايين دينار، والمشتركة بـ 2,6 مليون دينار، ثم المتحد بمليون دينار، تلاه أعيان بـ 293 ألف دينار، ثم آلافكو بـ 275 ألف دينار.

ومن المتوقع ان تشهد سيولة البورصة الكويتية ارتفاعات خلال الجلسات المقبلة بعد ترقيتها المشروطة إلى مؤشر MSCI، وهي الترقية التي كانت من المفترض ان يتفاعل معها السوق في أعقاب الإعلان عنها، إلا أن التوترات الجيوسياسية حالت دون ذلك.

وشهدت جلسة أمس ارتفاعا في القيمة السوقية بقيمة 63 مليونا، لكنها أقل من الجلسة التي سبقتها والتي بلغت فيها المكاسب 323 مليون دينار، ليصل إجمالي مكاسب اليومين 386 مليون دينار لتصل القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت إلى 34,726 مليون دينار محققة 19,7٪ مكاسب منذ بداية العام الحالي.
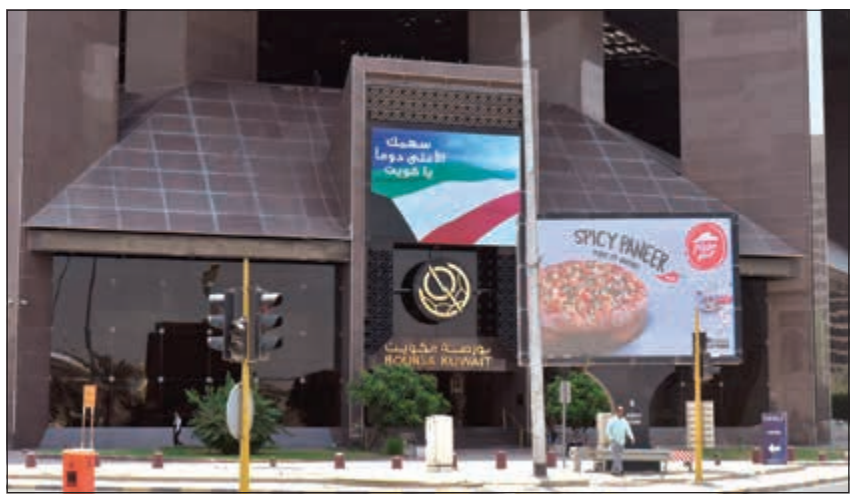
وعلى مستوى مؤشرات السوق، فحققت مكاسب جماعية في جلسة أمس، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,2٪ بإضافة 10,6 نقاط لمكاسبه السابقة ليصل إلى 6633 نقطة، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,3٪ محققا 12,3 نقطة مكاسب ليصل إلى 4804 نقاط، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,2٪ بإضافة 11 نقطة للمكاسب المحققة ليصل إلى 6017 نقطة.